٢٠١٤/٣/٣١

قوات القيادة العامة الفلسطينية تستهدف طابور مكون من أربعة آلاف شخص في مخيم اليرموك

مجال التقرير :

رصد قصف قوات القيادة العامة الفلسطينية رتل توزيع المساعدات في مخيم اليرموك يوم الأحد ٢٣/آذار/ ٢٠١٤

مقدمة :

مخيم اليرموك أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل السوري يبعد عن مركز مدينة دمشق تقريبا ١٠ كم رابط يظهر موقع المخيم :

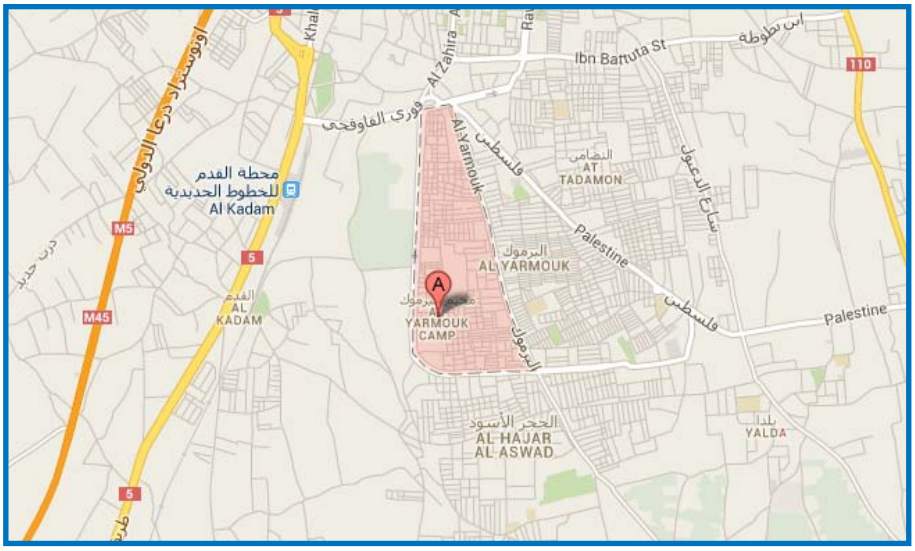

يحده من الشرق حي التضامن الدمشقي الذي أضحى مدمرا بشكل شبه كامل إثر عمليات القصف الممنهج والواسع من قبل الطيران والمدفعية الحكومية، من الجنوب حي الحجر الأسود و منطقة يلدا،ويعتبر شمال المخيم هو المدخل إلى أحياء جنوب مدينة دمشق.

تسلسل تدريجي في حصار المخيم :

بدء حصار مخيم اليرموك تقريبا منذ ١٠/تموز/٢٠١٢ بإغلاق جميع المداخل عدا المدخل الشمالي ،وبعد قصف الطيران الحكومي لعدة مواقع في داخل المخيم تسببت بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمقتل ٢٨ شخص كلهم مدنيون بينهم طفلة عمرها سنتين و خمسة نساء ،تسبب ذلك في وقوع اشتباكات مسلحة بين عناصر من الأمن والشبيحة ومن اللجان الشعبية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جهة وبين فصائل من المعارضة المسلحة من جهة أخرى أفضت تلك الاشتباكات إلى سيطرة الأخيرة على المخيم ،وهذا دفع الحكومة السورية بالتعاون مع ميليشات فلسطينية موالية لها إلى إغلاق المعبر الأخير وبالتالي فرض حصار على المخيم تصاعد تدريجيا حتى مرحلة الإغلاق التام بتاريخ ١٧/تموز/٢٠١٣ حيث منعت جميع المواد الغذائية و الطبية من الدخول إلى المخيم .

كل هذا دفع مالايقل عن ١٨٥ ألف من أهالي المخيم إلى ترك منازلهم والنزوح إلى مناطق أخرى داخل سورية أو اللجوء إلى دول الجوار .

وقد تسبب الحصار الطويل إلى انتشار عمليات السرقات و النهب داخل المخيم تحت ظغط تأمين الطعام و الدواء ، وهذا الأمر تكرر في أغلب المناطق المحاصرة فترات طويلة كما أثبتنا ذلك في عدة تقارير سابقة وهو أحد ثمرات الحصار التي يهدف النظام السوري إلى تحقيقها بكل تأكيد .

في هذا التقرير نرصد تعرض طابور من الأهالي مكون من أكثر من أربع آلاف شخص كانوا واقفين بانتظار الحصول على المساعدات لقصف من قبل قوات القيادة العامة الفلسطينية الموالية للقوات الحكومية .

تعتمد منهجية التقرير على التحقيقات التي أجراها فريق الشبكة السورية مع ناشطين وشهود عيان من محافظة ريف دمشق حيث يحتوي التقرير على رواية شاهدي عيان مسجلة في التقرير اضافة إلى التحقق من الصور و الفيديوهات التي أرسلها إلينا ناشطين متعاونين معنا من داخل المدينة و ذلك نظرا لتعذر وصل أحد من أعضاء فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى المنطقة المستهدفة ،

ونشير إلى أنه قد تم تغيير اسماء الشهود وفقاً لرغبتهم .

معلومات أوسع حول منهجية الشبكة في توثيق الضحايا

تفاصيل الحادثة :

قامت قوات القيادة العامة الفلسطينية في مخيم اليرموك بقصف طابور توزيع المساعدات في ساحة الريجة في مخيم اليرموك بقذيفة هاون وقد تسبب القصف في مقتل مالا يقل عن ٧ أشخاص بينهم سيدة، إضافة إلى جرح مالايقل عن ٢٠ شخصاً آخرين معظمهم في حالة خطرة .

وبحسب تحقيقات الشبكة السورية لحقوق الإنسان من خلال الصور و الفيديوهات و اللقاءات العديدة لم يكن هناك أي هدف عسكري محدد أو تواجد لعناصر مسلحين من المعارضة .

قصي هو أحد الناشطين المتواجدين داخل مخيم اليرموك أفاد الشبكة السورية لحقوق الانسان بشهادته حول حادثة القصف :

"تم إبلاغنا عن نية توزيع المساعدات على سكان المخيم واجتمع الاهالي بالالاف وبدأ التوزيع, مابين الساعة الرابعة والخامسة عصرا لاحظنا اختفاء مسلحين القيادة العامة والفصائل التابعة للنظام وقوات الامن والجيش السوري الذين كانوا يحيطون بالمكان وانتشروا على اسطح الابنية المجاورة، و فجأة ودون أي مبرر تم قصف الطابور حيث كان يتواجد اكثر من ٤٠٠٠ شخص معظمهم من النساء و الاطفال , تم قصفه بقذيفة هاون ادت على الفور الى استشهاد ٧ اشخاص .

بعض الاشخاص ممكن كانوا متواجدين في الطرف القريب مركز التوزيع اكدوا لي ان عناصر القيادة طلبوا منهم فتح أفواههم ومن ثم اطلقوا الصاروخ على قسم الطابور القريب من المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش الحر ولكن القذيفة سقطت بين الاهالي وادت الى عدد كبير من الجرحى و عدد الشهداء مرجح للزيادة بسبب ضعف الامكانيات الطبية بسبب الحصار المفروض علينا منذ ٢٥٦يوم»

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان : « لم تكتفي الحكومة السورية بجريمة حصار مخيم اليرموك و منع إدخال المساعدات بل ضيقت على الأهالي و أرهبتهم بالقصف المتكرر عبر ميليشات تابعة لها ، إنها المسؤول الرئيسي عن تدهور الوضع الإنساني لأكثر من ٥٠ ألف شخص داخل مخيم اليرموك»

كما استطاعت الشبكة السورية لحقوق الانسان من التحدث مع أحد أعضاء وكالة اليرموك وافاد الشبكة عن روايته عن

حادثة القصف :

« كان هناك قرابة ال ٤٠٠٠ شخص في طابور توزيع المساعدات , قرابة الساعة الرابعة والنصف تم ايقاف التوزيع وطلبوا من الاهالي العودة الى المخيم ثم قام عناصر من القيادة العامة الفلسطينية بقصف الطابور بقذيفة هاون , ادى ذلك لاستشهاد ٧ اشخاص وجرح اكثر من ٣٠ شخص نصفهم في حالات موت سريري في ظل ضعف شديد في الامكانيات الطبية .

المنطقة التي استهدفتها القذيفة هي منطقة خالية تماما من اي تواجد للجيش الحر ولم يكن فيها الا الاهالي الذين ينتظرون المساعدات , كانت هذه الحادثة على ما يبدو ردة فعل على قيام الجيش الحر بقتل احد عناصر ميليشيا القيادة العامة التابعة لاحمد جبريل سابقا»

الملحقات والمرفقات :

اسماء الضحايا :

تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الانسان من توثيق مقتل ٧ اشخاص بينهم سيدة

أسماء وصور الضحايا

صورة توثق أحد الإصابات الناتجة عن القصف

الاستنتاجات :

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن قصف قوات القيادة العامة الفلسطينية على طابور المدنيين كان عشوائيا وقد وجه ضد أفراد مدنيين عزل ، وبالتالي فهو يعتبر انتهاك واضح لأحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكتبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جرئم جريمة حرب وقد توفرت فيها كافة الأركان .

٢. إن الهجمات العشوائية التي قامت بها قوات القيادة العامة الفلسطينية تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القوات الحكومية أطلقت قذائف على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجهها إلى هدف عسكري محدد.

٣. إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنية.

التوصيات :

إلى الأمم المتحدة و مجلس الأمن

١.إحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية والتوقف عم تعطيل القرارت التي يفترض بالمجلس اتخاذها بشأن الحكومة السورية لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة إلى جميع الدكتاتوريات حول العالم ويعزز من ثقافة الجريمة

٢.فرض عقوبات عاجلة على جميع المتورطين في الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان

٣.الزام الحكومة السورية بادخال جميع المنظمات الإغاثية و الحقوقية و لجنة التحقيق الدولية و الصحفيين وعدم التضييق عليهم

٤.ضمان عدم توريد جميع أنواع الأسلحة إلى الحكومة السورية لأنها تستخدم في هجمات واسعة ضد المدنيين

٥.يتوجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في حفظ الأمن و السلم الأهلي في سورية لأن الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية تشكل تهديدا صارخا للأمن و السلم الدوليين

٦.ادراج المليشيات التي تحارب إلى جانب الحكومة السورية والتي ارتكبت مذابح واسعة كحزب الله و الألوية الشيعية الأخرى و جيش الدفاع الوطني و الشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية ، إضافة إلى تنظيم دولة العراق و الشام التي ارتكبت جرائم عديدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة

٧.تطبيق مبدأ "حماية المدنيين « الذي أقرته الجميعة العامة للأمم المتحدة على الحالة السورية عام ٢٠٠٥ و نؤكد بأن هذا المبدأ إن لم يطبق في سورية فأين سوف يطبق

٨.التوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفا رسميا «بعد أن ارتكبت جرائم ضد الإنسانية» فيما يتعلق بالجانب الإغاثي و التوقف عن امدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية و المعنوية والتي غالبا لاتصل لمستحقيها بل للموالين للحكومة السورية

مجلس حقوق الإنسان :

١.مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه مايحصل لأبناء الشعب السوري من قتل واعتقال واغتصاب وتهجير

٢.الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القتل والتعذيب

٣.تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من انتهاكات في سوريا

٤. ايلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لذوي الضحايا في سوريا

إلى جامعة الدول العربية

١.فرض عقوبات شاملة على جميع المسؤولين المتورطين في ارتكاب جرائم في سورية و حث كافة دول العالم على ذلك

٢.زيادة المساعدات الإنسانية وخصوصا على مستوى التعليم و الصحة ، ورعاية مصالح اللاجئين السوريين في الدول العربية

٣.مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه

٤. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضة وقف القتل اليومي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٥. الاهتمام الجدي و البالغ بهذه القضية و وضعها في دائرة العناية و المتابعة الدائمه و محاولة الاهتمام ورعاية ذوي الضحايا ورعايتهم نفسيا و ماديا و تعليميا

٦. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية

إلى الحكومة السورية

١. التوقف الفوري عن كافة انتهاكات حقوق الانسان.

٢. احترام التزاماتها الدولية المتمثلة بحماية المدنيين وقت الحرب، واحترام قواعد القانون الدولي الانساني بموجب توقيعها على نظام روما الأساسي ، واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣.السماح الفوري لدخول لجنة التحقيق الدولية و تسهيل عملها و التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان و المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان

لجنة التحقيق الدولية

على لجنة التحقيق الدولية التوقف عن تصوير النزاع و كأنه بين طرفيين متساويين بالجرائم و القوة و مركزية القرار ، وأن تصف الجرائم كما وقعت ودون تخفيف من حدتها لأغراض سياسية ، كما يتوجب على اللجنة زيادة كوادرها المختصين بالشأن السوري نظرا لحجم الجرائم التي ترتكب يوميا مما يمكنها من توثيق أوسع وأشمل

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان